

دراسة الميزات النسبية العبر المستقاة من تنفيذ الدراسة وتوصيات المتابعة

فريدريك لانسون

مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية (سيراد)
قسم المحاصيل السنوية

آب 2005

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة

التعاون
الإيطالي

وزارة الزراعة
و الإصلاح الزراعي

1- لمحة عامة و أهداف الدراسة

1-1 دراسة الميزات النسبية

تضمنت خطة عمل المركز الوطني للسياسات الزراعية تقييم الميزات النسبية للمنتجات الزراعية السورية بطريقة منظمة وذلك من خلال المساعدة الفنية والمالية المقدمة من مشروعى الفاو GCP/SYR/006/ITA و TCP/SYR/2906 (A) .

وسعيًا لتحقيق هذا الهدف فقد تم البدء بدراسة الميزات النسبية كنقطة انطلاق تتضمن هدفين :

- أ- تقييم الميزات النسبية من خلال تطبيق طريقة مصفوفة تحليل السياسات على مجموعة مختارة من السلع بهدف توفير المجموعة الأولى من التحاليل لصانعي السياسات .
- ب- بناء الخبرة المطلوبة لدى المركز الوطني للسياسات الزراعية لتوسيع تنفيذ المصفوفة على مجموعة أخرى من السلاسل السلعية ولتحديث نتائج الدراسة .

وقد تم تنفيذ الدراسة من قبل فريق عمل مكون من ستة من عناصر فريق العمل في المركز تحت إشراف مدير المركز ورئيس المستشارين الفنيين في مشروع الفاو GCP/SYT/006/ITA ، كما قدم مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية (سيراد) الخبرة الدولية الفنية والدعم المنهجي لعملية جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقرير ومناقشة نتائج الدراسة . كما سيقوم خبراء سيراد بإنشاء آلية (أدوات وطرائق) لتوسيع دراسة الميزات النسبية للزراعة السورية بطريقة منظمة ولاستخدام البيانات التي تم جمعها لقياس المؤشرات القياسية للمساندة المقدمة للزراعة (المنتجين / تقديرات دعم المستهلكين ومقياس الدعم الكلي) . كما استفادت الدراسة أيضاً من مساعدة الخبراء الوطنيين الذين تم التعاقد معهم في مشروع الفاو لجمع المعلومات الثانوية ولمناقشة نتائج مصفوفات تحليل السياسات . كما تستفيد الدراسة من البيانات التي تم جمعها على مستوى المزرعة أثناء دراسة النظم الزراعية التي تم تنفيذها بالتزامن مع دراسة الميزات النسبية وبالمساعدة الفنية والمالية من قبل مشروع الفاو أيضاً .

ويستفيد هذا التقرير من العبر المستقاة من تنفيذ الدراسة في الفترة الواقعة بين أيلول 2003 – حزيران 2004 واقترح الإجراءات الممكنة لإدخال تحليل الميزات النسبية ضمن عمل المركز .

2- آلية العمل والعبر المستقاة من تنفيذ دراسة الميزات النسبية

سعى المشروع منذ البداية إلى بناء المقدرات في مجال تحليل الميزات النسبية لدى المركز وتزويده بالتجربة الأولى والمؤشرات اللازمة لصانعي السياسات . وقد استفاد مكون التدريب من التلازم بين التدريب وتنفيذ الدراسة وذلك من خلال خلق الحافز اللازم لدى المتدربين ولكن في نفس الوقت كان هذا على حساب تخصيص المزيد من الوقت لتحليل النتائج وتفسيرها بدلاً من التركيز على تطوير وحساب مصفوفات تحليل السياسات .

2-1 برنامج تنفيذ الدراسة

بدأت الدراسة في أيلول 2003 وانتهى جمع البيانات والمعلومات وتحليلها في حزيران 2004 بينما انتهى إعداد التقارير الفنية في شباط 2005 . ويمثل المخطط 1 تسلسل الفعاليات المنفذة خلال الأشهر العشرة التي تضمنت جمع البيانات وتحليلها وتمثل الخلايا المخططة الجدول الزمني الأولي .

وقد لوحظ وجود تحول تدريجي بعد تنفيذ مرحلة التدريب الثاني التي ركزت على تحليل البيانات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل :

تم تنفيذ الدراسة بالتزامن مع دراسة النظم الزراعية التي انطوت على مهمة أكثر تحدياً من حيث جمع البيانات . وقد أدى التأخير في الجدول الزمني الأول المتعلق بتقديم بيانات موثوقة حول حسابات هامش الربح لدراسة الميزات النسبية إلى استكمال ميزانية مستوى المزرعة في نيسان 2004 . ومع ذلك فلم تعتبر تلك التأخيرات بمثابة معوق بحد ذاتها في عملية إعداد مصفوفات تحليل السياسات حيث تم تخصيص الوقت الإضافي للتدريب على الوظيفة في مركز سيراد في فرنسا لتطوير مصفوفات تحليل السياسات .

إن توفر استمارة لتجميع وتنظيم البيانات المطلوبة لبناء مصفوفات تحليل السياسات ليس شرطاً كافياً لضمان تنفيذ عملية الحساب بشكل سريع وذلك نظراً للحاجة لإجراء التعديلات للاستجابة إلى خصوصيات النظم المختلفة . وبالإضافة إلى ذلك فيجب النظر إلى حساب مصفوفات تحليل السياسات على أنها دورة حسابات بدلاً من كونها عملية خطية . وفي الواقع فقد تطلبت كل مصفوفة المراجعة لمرتين أو ثلاثة قبل التوصل إلى نتيجة مقبولة يمكن استخدامها في حوار السياسات . وقد تم تخصيص الجلسات التدريبية في كانون الأول 2003 للمعالجة الأولى للمصفوفات بالتركيز على تدريب الفريق على إدخال البيانات بينما ركز التدريب في شباط وآذار 2004 على استكمال المصفوفات (إدخال الميزانيات وتنفيذ تحليل الحساسية) ، أما الدورة الثالثة من التعديلات التي تمت في نيسان فقد ركزت على تدقيق قيم المعاملات الفنية والمقاييس الأخرى . وبشكل عام فقد تم تكريس أربعة أسابيع للتدريب على الوظيفة في مجال حساب المصفوفات . وبينما يمكن تخفيض هذه العملية في المستقبل عندما يكون فريق العمل المدرب قد تمكن من إعداد المصفوفات الجديدة بنفسه ، فإنه من الواضح أن الوقت اللازم لهذا الجزء من المشروع لم يقيم بالشكل الكافي في البداية .

المخطط 1 - الترتيب الزمني لتنفيذ الفعالية

المرحلة	المهام	2003							2004								
		6	7	8	9	10	11	12	1	2	3	4	5	6	7		
تنفيذ الدراسة	تحديد الأهداف																
	مراجعة البيانات المتاحة																
	التشاور مع لجنة الأسعار																
جمع البيانات	تحديد السلعة / النظم التي ستشملها الدراسة																
	على مستوى المزرعة (دراسة النظم الزراعية)																
	التصنيع والتسويق																
تحليل البيانات	بيانات حول المناخ الاقتصادي (خبير وطني)																
	إدخال البيانات وتدقيقها																
تفسير البيانات	وضع المصفوفة (تعديل الصيغة)																
	تدقيق المصفوفة																
مناقشة النتائج	ندوة بمشاركة صانعي القرار																
	كتابة التقرير																
التدريب	طريقة الحساب																
	مبدأ مصفوفة تحليل السياسات																
	آليات الاستبيان																
التدريب الثاني	تحليل البيانات																
	تدقيق البيانات المجمعة																
	التطبيق على صفحة الإكسل																
التدريب الثالث	تحديد البيانات المكتملة المطلوبة																
	التطوير النهائي للمصفوفة																
	تحليل الحساسية																
	تفسير النتائج الأولية																

2-2 الموارد البشرية

شكل التزام عناصر فريق عمل المركز بالمشروع عنصراً أساسياً بالرغم من عدم الانسجام بين مستواهم العلمي الذي لم يسهل على الكثير منهم تفسير النتائج . وقد تم بذل جزء كبير من المجهود لجمع البيانات وحسابات مصفوفات تحليل السياسات بينما تمت معالجة الجزء التحليلي في نهاية الدراسة وهو أمر لابد منه في بداية عملية التعلم ونأمل أن يساعد حصول فريق العمل على الخبرة اللازمة في حساب المصفوفات على تحويل التركيز على الجزء التحليلي في العملية .

كان حجم الفريق (6 عناصر) مناسباً حيث كان صغيراً بما يكفي لإدارته بالشكل المناسب من حيث المتابعة والمساعدة وكبيراً بما يكفي للحصول على الخبرة والمعرفة بمختلف النواحي المتعلقة بالزراعة السورية وإنشاء العلاقات مع الأشخاص المرجعيين داخل المركز وخارجه وتبادل الخبرة في مجال الحسابات . كما أنه من المهم الإشارة إلى أنه قد

تم تكريس جزء من التدريب لتعزيز مهارات فريق العمل في تشغيل البرنامج . وكان من الأفضل الربط بين المتخصصين في الكمبيوتر في كل من المشروع والمركز لتنفيذ الدراسة بشكل مشترك بينما كانت مساعدة المشروع بشكل مؤقت وخاص فقط .

كما شكلت مشاركة الخبير الوطني في الدراسة عاملاً ضرورياً حيث سهلت جمع البيانات والمعلومات حول مختلف السلاسل السلعية وساهمت في تعزيز التواصل بين صانعي القرار وفريق عمل الدراسة وفي تطوير الإحساس بملكية الدراسة وتبادل المعلومات . ومع ذلك فيجب الإشارة إلى أن مدخلات الخبراء الوطنيين كانت محدودة فيما يتعلق بتقييم مناخ الاقتصاد الشامل (التشوهات المحتملة على العملة و الأسواق المالية أو على أسواق العوامل) . وفيما يتعلق بإجراءات المتابعة فسيكون من المفيد قيام فريق العمل بتطوير علاقاتهم مع الأشخاص المرجعيين الذين يتمتعون باطلاع أوسع على قضايا الاقتصاد الشامل . وإذا كان من الصعب الوصول إلى هؤلاء الأشخاص المرجعيين في سورية فيمكن إنشاء مثل تلك العلاقات مع الخبراء من الدول المجاورة (الأردن – مصر – لبنان) والمطلعين على الوضع الإقليمي العام . وفي نفس الاتجاه يجب الاستفادة من أية روابط يمكن تطويرها مع مجتمعات الأعمال الزراعية على أساس دراسة الميزات النسبية الحالية ومشاركة الأشخاص المرجعيين في قطاع تصنيع الأغذية الزراعية والذين سيشكلون عنصراً هاماً في تحسين موثوقية توصيف النظام الممثل .

2-3 شمولية الدراسة

شملت الدراسة ستة من السلع الزراعية (القطن – القمح – الزيتون – البندورة – البرتقال – الأبقار) والتي تقابل 12 منتجاً نهائياً . فمن ناحية أولى كانت مجموعة المنتجات التي شملتها الدراسة عاملاً مساعداً في العملية التدريجية حيث أنها ساعدت على تنويع الطريقة المستخدمة (تنظيم ميزانية المحصول) . ومن ناحية أخرى فإن المجموعة الكبيرة إلى حد ما من المنتجات أعاقت قدرة فريق العمل على العمل بشكل أكبر على التحليل التفصيلي وعلى إدخال المزيد من النواحي الكمية في تحليل النتائج الكمية .

إن تلخيص جميع قضايا السياسات المتعلقة بالميزة النسبية قد يكون مضللاً وقد يركز بشكل كبير على حساب المؤشرات بينما يجب أن يتم التركيز على القضايا الأخرى مثل استدامة الممارسات الزراعية وقدرة منتجات الأغذية الزراعية على التوافق مع متطلبات النوعية في الأسواق التصديرية وغير ذلك . وإلى حد معين فإن القيمة المضافة لدراسة الميزات النسبية يجب أن تتمثل في تطوير إطار محاسبي متوافق (ضمن منظور السلسلة التسويقية) كما هو الأمر في حساب مؤشرات الميزات النسبية .

إن تطوير الإطار المحاسبي لنظام السلعة بكامله يؤدي إلى زيادة "تأثير الصندوق الأسود" ويجعل التفسير أكثر صعوبة . فعلى سبيل المثال فإن تكامل النظم الفرعية المختلفة ضمن نظام سلعي واحد أمر هام في حالة القطن حيث أنه يتعلق بالمنتج النهائي ذاته (أي ألياف القطن) . ولكن النتائج الإجمالية في حالة نظام القمح أكثر صعوبة من حيث التحليل حيث أنه يرتبط بنتائج مختلفين (الدقيق والمعكرونة) ولا يتمتع بنفس الأثر فيما يتعلق بتوجه السياسات .

4-2 جمع المعلومات

فيما يتعلق بجمع البيانات الأولية ، لم تتم مواجهة أية صعوبات خاصة بغض النظر عن المعوقات الزمنية التي قد تكون منعت الفريق من تعزيز علاقته مع أصحاب المعرفة في مجال مجتمع الأعمال الزراعية على وجه الخصوص . إن المقابلات العديدة لا تسعى بالضرورة إلى تحسين تمثيل البيانات من الناحية الإحصائية البحتة وإنما قد تسعى إلى الحصول على فرصة الحصول على أفضل مصدر للمعلومات .

استخدمت دراسة الميزات النسبية علاقتها مع دراسة النظم الزراعية في جمع البيانات الأولية لحساب ميزانية المحاصيل مع أن دراسة النظم الزراعية لم تقدم الشمولية الكافية لتقييم تكاليف إنتاج بعض السلع مثل القمح الطري أو للممارسات الزراعية المطبقة في تقنية معينة (الري بالتنقيط) .

ومن بين التحديات التي واجهتها الدراسة إيجاد مرجع مناسب لحساب سعر المساواة لعدد من النتائج النهائية الرئيسية التي لا يوجد لها سعر مرجعي في الأسواق العالمية (دقيق القمح – معكرونة القمح – رب البندورة) . إن حساب أسعار المساواة مطلوب أيضاً لوضع الافتراضات حول نوعية المنتج بينما شكل عدم توفر المعرفة حول المقاييس المتاحة حول الأسواق العالمية معوقاً آخر . وفيما يتعلق بتقدير أسعار المساواة فقد تعرض الفريق لمعوق آخر وهو تقدير تكاليف الشحن العالمي من سورية و إليها .

3- إجراءات المتابعة المقترحة

يمكن تقسيم إجراءات المتابعة في أربعة اتجاهات :

- تطوير مجموعة مصفوفات تحليل السياسات الحالية .
- توسيع شمولية الدراسة من حيث السلع والمساحة والنظام الزراعي .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل حساب مصفوفات تحليل السياسات الجديدة ومراجعة وتحديث المصفوفات التي تم تطويرها .
- تعزيز حوار السياسات مع الجهات المعنية بنظام السلعة .

3-1 تجميع مصفوفات تحليل السياسات الحالية

من بين القضايا الأولى المتعلقة بمجموعة مصفوفات تحليل السياسات الحالية هي تقييم وتطوير موثوقيتها . وكأية أداة تحليلية فإن إطار الحسابات المطور لحساب مصفوفات تحليل السياسات والمؤشرات ذات العلاقة هو عبارة عن تمثيل مبسط للواقع المعقد وهو بالتالي سوف لن يتمتع بدقة "العالم الواقعي" . ومع ذلك فإن تحليل الحساسية المنفذ لكل نظام

من النظم الممثلة يشير بوضوح إلى أن نتائج مصفوفة تحليل السياسات حساسة جداً لعدد من المتغيرات مثل المردود ومعامل التحويل في مرحلة التصنيع وسعر المساواة للمنتج النهائي الرئيسي . وقد تتم مراجعة هذه المتغيرات الثلاث للتأكد من أن القيمة الحالية المستخدمة تتوافق مع القيم الواقعية .

تم تنفيذ الجولة الأولى لمناقشة وتدقيق المردود المستخدم في حساب الميزانية على مستوى المزرعة أثناء دراسة الميزات النسبية . ومع ذلك فقد ركزت المناقشة على مستوى المردود للفئات الثلاث (المروي - المروي من الآبار - البعلي) ولكنها لم تأخذ بعين الاعتبار جانب المستلزمات من الميزانية . وفي حالة بيانات مستوى المزرعة فإن هناك تنوع أعلى من حيث العلاقات بين المدخلات والمخرجات مقارنة بالتنوع في المرحلة التي تلي مرحلة مابعد القطاف . وقد يرجع هذا التنوع إلى موقع المزرعة التي تم جمع البيانات منها (منطقة الاستقرار الزراعي) وخصائص المزرعة (كبيرة - صغيرة - تكثيفية - غير تكثيفية) . لذا فإن دقة ميزانية المزرعة قد تتحسن فقط في حال تحقيق المزيد من التفصيل على أساس تقانات الزراعة الخاصة ضمن الفئة الرئيسية التي تم تحديدها . ويمكن أن يتم هذا الأمر فيما لو أدى تحليل بيانات دراسة الميزات النسبية النهائية حول هوامش الربح إلى وجود فوارق كبيرة في استخدام المستلزمات الرئيسية .

وبالنسبة لمستوى مابعد القطاف فقد كانت عينة المعنيين الذين تمت مقابلتهم أكثر محدودية نظراً لعدم توفر الوقت وللصعوبة التي واجهها بعض عناصر فريق العمل في مقابلة المصنعين أو التجار (تصنيع البرتقال) . ومع ذلك ونظراً لتنوع العلاقات بين المدخلات والمخرجات التي تمت ملاحظتها في عمليات مابعد القطاف فإن حجم العينة أقل أهمية من نوع البيانات التي تم جمعها . وفي هذه الحالة فإن عرض نتائج دراسة الميزات النسبية على مجموعة من المصنعين والتجار حسب السلع المعنية قد يشكل أفضل طريقة لتحسين موثوقية البيانات . واعتماداً على حساسية نظام السلعة المدروسة والقضايا التي تتم مناقشتها فقد يكون من الأفضل تنظيم اجتماعات فردية مع المدراء المعنيين .

ومن حيث السلع فإنه من الضروري تحسين موثوقية وشمولية البيانات المتعلقة بقطاع الأبقار حيث ركزت الدراسة فقط على نظام تسمين الأبقار المتخصص بينما يجب توسيع الدراسة لتشمل النظم الأخرى . كما أن دقة البيانات المستخدمة لتقدير تكاليف إنتاج الحليب كانت خاضعة للمناقشة و يجب أن تقيم بشكل أعمق .

كما يمكن أيضاً تطوير تقدير أسعار المساواة للمنتجات النهائية الرئيسية . ويتمثل البديل الأول في الحصول على بيانات الأسعار من الجهات التي تراقب الأسواق في الأسواق التصديرية المستهدفة (وخاصة ضمن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الأوروبي) مثل مكاتب أسواق الجملة أو الأقسام الإحصائية في وزارة الاقتصاد أو الزراعة . أما البديل الثاني فهو إنشاء العلاقات مع المصدرين السوريين للحصول على معلومات إضافية حول سلوك أسعار الأسواق الخارجية . وقد تكون هذه العلاقات مفيدة أيضاً لتحديد تكلفة الشحن الدولي .

2-3 التطوير والتوسيع

إن الحساب المباشر للعديد من مصفوفات تحليل السياسات أكثر أهمية من حيث تحليل السياسات وصياغتها حيث أنه يوفر العناصر اللازمة لمقارنة انعكاسات تغيرات السياسات على النظم السلعية المعنية ويساعد في تحديد البدائل الأكثر كفاءة وجدوى اقتصادية . لذا فإنه من المهم توسيع قائمة النظم التي شملتها الدراسة .

يمكن أن يتم التوسيع بعدة طرق مثل إضافة منتجات جديدة أو حساب مصفوفات تحليل سياسات لتقانات جديدة أو بديلة لمنتج مشمول في الدراسة الأولية . ويمكن إجراء حساب مصفوفات تحليل السياسات الجديدة على مستوى إضافي كما يمكن أن يركز على بيانات معينة أو نظم زراعية خاصة .

3-2-1 شمولية المحاصيل

من حيث شمولية المنتجات واعتماداً على تجربة دراسة الميزات النسبية سيكون من الأفضل تحديد الأولويات بين القطاعات الفرعية أو السلاسل السلعية التي تستهدف الأسواق المحلية كبديل عن الاستيراد . وهي النظم التي تستفيد من القوانين التجارية الخاصة مثل سلسلة السكر السلعية . وعلى نفس الاتجاه فقد يكون من الأكثر أهمية تقييم الميزة النسبية للمنتج الزراعي الذي يشكل مدخلاً استراتيجياً لقطاعات أغذية زراعية أخرى مثل الأعلاف الحيوانية (الذرة الصفراء – الشعير - ...) حيث أن التشوهات التي تنجم عن السياسات الحالية قد تؤدي إلى انعكاس على ممارسات تقديم الأعلاف التي يتبعها مربو الأبقار وبالتالي قد تؤثر على الكفاءة الفنية والاقتصادية للسلسلة السلعية لتربية الأبقار وإنتاج الحليب .

ومن الأقل أهمية تقييم الميزة النسبية لمنتج الأغذية الزراعية الذي يستهدف الأسواق الخارجية كتوسيع للطلب المحلي حيث أن القسم الأكبر من التشوهات التي لوحظت في الدراسة تتعلق بالمنتجات القابلة للتجارة من مصفوفة تحليل السياسات بدلاً من المدخلات القابلة للتجارة . وبمعنى آخر فإن هذا يعني أن السياسات الزراعية الحالية لا تؤثر بشكل كبير على تطور تلك السلاسل السلعية سواءً من حيث التكاليف الأعلى للمدخل الوسيط أو من خلال الدعم . إن القضايا الرئيسية المتعلقة بتطوير سلع المنتجات النهائية التي تستهدف الأسواق الخارجية أكثر علاقة بالميزة النسبية (مسألة النوعية – دخول الأسواق الخارجية والقدرة على تعزيز الروابط التجارية) بدلاً من الميزات النسبية لهذه النظم .

3-2-2 الميزات النسبية للنظم الزراعية ومناطق الاستقرار الزراعي

بناءً على نتائج دراسة النظم الزراعية قد يكون من المهم أيضاً تقييم الميزة النسبية لمختلف النظم الزراعية على مستوى المزرعة في منطقة استقرار زراعية معينة . وبالنسبة لهذا النوع من التحليل يجب أن يتم التركيز على ميزانية المزرعة بينما المعلومات المتعلقة بمرحلة ما بعد القطاف فيمكن أن تكون محدودة قدر الإمكان . ويمكن تطوير ميزانيات مابعد القطاف بشكل سريع باستخدام البيانات التي تم جمعها حول منتج من نفس الفئة (القمح – الفواكه – الخضار) وذلك باتباع عملية مشابهة (الطحن – التعبئة) . وفي أية حال فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أكبر حصة من المدخلات القابلة للتجارة والعوامل المحلية تقع على مستوى المزرعة (حوالي 80% بناءً على مجموعة بيانات دراسة الميزات النسبية) ، لذا فإن أثر عمليات مابعد القطاف على قيم مصفوفات تحليل السياسات محدود إلى حد ما .

ومن حيث تحليل نظم الزراعة وتقييم البدائل الممكنة فيجب أن يتم إيلاء الاهتمام للنظم الزراعية المروية من أجل تطوير تقييم سعر الظل للمياه .

3-2-3 قضايا خاصة

يجب أن تركز إجراءات المتابعة أيضاً على التقييم الأفضل لبعض المتغيرات التي لم يتم تحليلها بشكل معمق في تنفيذ دراسة الميزات النسبية .

وبالتالي فيقترح أن يتم إجراء تقييم أفضل لتكاليف النقل في مختلف المراحل (أي الجمع من المزرعة إلى المعمل أو المستودع – النقل لمسافات طويلة داخل سورية) . وسوف تسمح هذه البيانات بإجراء تقييم أفضل للأثر المحتمل لمواقع المزرعة والمستهلك والمستخدم النهائي على أداء النظم المختارة .

وفيما يتعلق بمستوى الاقتصاد الشامل فيمكن تخصيص بحث خاص لتقييم تكاليف الفرصة البديلة لرأس المال والتشوهات السائدة في أسواق رأس المال و الأسواق المالية . وسوف تضم تحليل السياسات المالية الحالية وأثرها على استثمار رأس المال والذي لم تتم تغطيته بشكل جيد في الدراسة .

وكما ذكرنا سابقاً فيجب التعرف بشكل أفضل على تكاليف الشحن الدولي من و إلى سورية وعروض الأسعار العالمية لبعض المنتجات النهائية المختارة مما سيحسن موثوقية حسابات مصفوفات تحليل السياسات.

3-3 إنشاء نظام متابعة

سعى تطوير الإمكانيات البشرية ضمن المركز في مجال تحليل الميزات النسبية إلى توفير دعم متواصل لصانعي القرار من خلال التقييم المنظم لأثر تغيرات السياسات على الكفاءة الاقتصادية لعدد من قطاعات الأغذية الزراعية . ولكن مصفوفة تحليل السياسات هي عبارة عن أداة ثابتة توفر لمحة عن أداء نظام ما في وقت ما . وبالتالي فيجب استخدامها بحذر كبير عندما يرغب المحلل في محاكاة أي تغيير محتمل على أسعار المدخلات أو المخرجات أو العوامل المحلية . وسوف يتطلب إجراء المحاكاة لتغيرات كبيرة لهذه الأسعار وخاصة على أسعار العوامل المحلية تطويراً للبرامج الرياضية الخاصة التي تستهلك من الوقت والبيانات والمهارات ما يفوق ما تستهلكه مصفوفات تحليل السياسات ، كما أنها أكثر صعوبة من ناحية التفسير .

يوفر التطوير المنظم للميزانيات المطورة لحساب مصفوفات تحليل السياسات طريقة ملائمة لتقييم انعكاس تغيرات السياسات على أداء النظم المختارة . ويمكن أن يتم هذا التحديث بتواتر مختلف اعتماداً على نوع المتغيرات المستخدمة في المصفوفات ، حيث أن بعض البيانات تتعرض للتغير المستمر حسب طبيعتها بينما بعض المتغيرات الأخرى تتغير بشكل تدريجي بسبب صرامة النظم و انخفاض إمكانية المعنيين على تبني منتجات جديدة أو توليفة جديدة من المستلزمات والعوامل المحلية القابلة للتجارة . وفي هذا الاتجاه يجب التمييز بين مجموعتين من البيانات حسب توقيت التحديث .

يمكن تحديث البيانات المتغيرة بشكل سنوي مثل تغيرات أسعار المنتجات النهائية الرئيسية (بما في ذلك تكاليف الشحن الدولي) والمستلزمات والمردود على مستوى المزرعة . كما يجب أيضاً متابعة التغيرات السنوية في السياسات التجارية أو المالية المؤثرة على أسعار المستلزمات والعوامل المحلية بشكل سنوي .

يمكن مراجعة المعاملات الفنية (كمية المواد القابلة للتجارة والعوامل المحلية المستخدمة في كل منتج) بسرعة أقل (كل 4-5 سنوات) اعتماداً على الفرص (تنفيذ دراسة جديدة حول منتج معين ومناطق معينة) . ويمكن تنفيذ إعادة تقييم للمعاملات المطبقة في تفصيل المدخلات الوسيطة المعقدة إلى مكوناتها القابلة للتجارة والعمالة والعوامل المحلية بنفس التواتر . أما مراجعة هذه المعاملة الفنية المكلفة جداً حيث أنها تتطلب تجميع بيانات جديدة فيمكن أن تتم بشكل أكثر اقتصادية ضمن إطار نظم جمع البيانات الحالية التي تديرها وزارة الزراعة أو وزارة الصناعة أو وزارة التجارة .

وفيما يتعلق بالإدارة العملية لمجموعة صفحات برنامج الإكسل فيقترح بتحديث المتغيرات ذات العلاقة على الصفحة بشكل مباشر بدلاً من إنشاء مجموعة صفحات جديدة عند كل تحديث . وعندئذ يمكن الحصول على مؤشرات المصفوفات المحدثة وقيمتها بسهولة من صفحة الملخص وإدخالها ضمن قاعدة بيانات أخرى حيث تحوي كل مجموعة مخزنة من المتغيرات المخزنة (قيم مصفوفات تحليل السياسات – مؤشرات المصفوفات ...) معلومات إضافية حول تاريخ المرجع .

3-4- تعزيز حوار السياسات مع الجهات المعنية بالنظام السلي

بينما تمثل الهدف الأولي من دراسة الميزات النسبية في بناء الإمكانيات البشرية لمساعدة صانعي القرار في صياغة السياسات فإن المعلومات التي تم تجميعها والنتائج التي تم التوصل إليها من التحليل يمكن أن تستخدم أيضاً لدعم حوار السياسات بين الجهات المعنية و مختلف شرائح المهتمين بكل نظام سلي . وعلاوة على ذلك فإن استخدام النتائج الرئيسية للدراسات يمكن أن يساهم أيضاً في تطوير الحوار بين المعنيين بالنظم السلي أنفسهم .

ويمكن لاستخدام نتائج الدراسة تفسير المبرر المنطقي الكامن وراء تطبيق إجراءات السياسات أو إلغائها . ويمكن الإشارة إلى أن تدخلات السياسات لحماية الأسواق السورية على سبيل المثال لا يمكن أن يكون الحل الوحيد للقضايا الأخرى مثل نوعية التنسيق بين الجهات المعنية المختلفة ضمن النظام والتي يجب معالجتها لتحسين الكفاءة بشكل عام . وبالنسبة للنظم التي تتمتع بميزة نسبية قوية فيمكن أن تركز المناقشة على المتطلبات من حيث إدارة النوعية لتوسيع وتعزيز حصة سورية من الأسواق الخارجية .

إن المواجهة بين الآراء والمصالح لمختلف المعنيين والتي لا يجب أن تختلف عن بعضها البعض بالضرورة قد تكون ضارة إذا لم يتم الإعداد لها بحذر . ويمكن للحوار أن ينفذ بشكل تدريجي من خلال العديد من الاجتماعات مع كل فئة من الفئات المعنية قبل تنظيم اجتماع يضم جميع تلك الجهات . وتعتمد نوعية وفائدة هذا الحوار أيضاً إلى درجة كبيرة على طبيعة المشاركين و قدرتهم على إيصال مخاوف فئتهم . وسوف تزداد سهولة تنظيم الحوار فيما لو تم تنظيم المشاركين أو الممثلين بشكل رسمي .